

مقتل مواطن تركي على الحدود يزيد من التوتر بين أثينا وأنقرة

وستتطلب الاتفاق الجديد من الاتحاد الأوروبي تقديم المزيد من التمويل لتركيا التي أظهرت كثيرا من المناورة في تنفيذ التزاماتها بخصوص الملف منذ 2016.

وتنص اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، من بين أمور أخرى، على أن تتخذ أنقرة إجراءات صارمة ضد الهجرة غير المصرح بها إلى الاتحاد الأوروبي، وأن تعيد اليونان المهاجرين الذين وصلوا إلى جزر بحر إيجه بشكل غير قانوني إلى تركيا.

لكن يبدو أن أنقرة لم تف بعد بالتزاماتها التي تنص عليها الاتفاقية، حيث وجهت لها اليونان اتهامات بتسهيل خروج المهاجرين من مياهاها.

والقن وزير الهجرة اليوناني نوتيس ميتراكيس باللائمة على تركيا وسط عملية بحث عن ثلاثة أشخاص تم فقدانهم، إثر غرق زورق مطاطي يحمل مهاجرين على ما يبدو على طول الحدود البحرية بين ليسفوس والساحل التركي.



نوتيس ميتراكيس
تركيا انتهكت التزاماتها
حيال اتفاق العام 2016
مع الاتحاد الأوروبي

وقال إن تركيا سمحت لقارب يقل 13 شخصا بمغادرة مياهاها في انتهاك لالتزاماتها المنصوص عليها في بيانها المشترك لعام 2016 مع الاتحاد الأوروبي، حسبما ذكرت صحيفة "إيكاتيمبريني" اليونانية.

وتم إنقاذ عشرة أشخاص في العملية، التي شارك فيها خفر السواحل اليوناني وسفن هيئة حماية الحدود الأوروبية (فرونكس).

وقال ميتراكيس موجهًا خطابه إلى البرلمان إن تركيا لم تنفذ المهاجرين عندما كان الزورق في مياهاها الإقليمية، وإن خفر السواحل اليوناني اضطر إلى دخول المياه الإقليمية التركية لإنقاذ الركاب العشرة.

وشدد على أن اتفاق 2016 ينص على أن توقف تركيا عمليات المغادرة غير الشرعية من مياهاها الإقليمية وتقبل عودة من يعتبرون مهاجرين اقتصاديين غير شرعيين، ولا يستحقون الحماية الدولية.

● أنقرة - فجرت حادثة مقتل مواطن تركي على الحدود مع اليونان سجلات جديدة بين أثينا وأنقرة، حيث استدعت الأخيرة مبعوث السفارة اليونانية لديها، ولوحت بطلب تعويض لعائلة المواطن الذي لقي مصرعه بعد تعرضه لإطلاق نار.

واستدعت الخارجية التركية الأحد مبعوث السفارة اليونانية في خطوة قد تقضي إلى تصعيد بين الطرفين، خاصة في ظل الخلافات المتراكمة بينهما.

وكانت تقارير إعلامية قد تحدثت على أن مواطناً تركياً يبلغ من العمر 43 سنة قتل جراء إطلاق نار عند نهر "إيفروس" الحدودي بين تركيا واليونان مساء السبت.

ويعتقد حسب هذه التقارير أن الرصاص أطلق من قبل أناس يرتدون لباساً مدنياً على الضفة اليونانية للنهر.

وفي خطوة تؤشر على إمكانية حدوث تصعيد بين الطرفين طالبت الخارجية التركية الجانب اليوناني بالتحقيق في الحادثة ومعاقبة القتلة، وأخذ احتياطات لعدم تكرار شيء من هذا القبيل مرة أخرى.

كما قالت الخارجية إنها تحتفظ بالحق في المطالبة بتعويض لضحايا الحادثة وعائلاتهم.

في المقابل، نفت اليونان الاتهامات التركية وقالت الخارجية اليونانية في بيان نشرته الأحد، إنه "على تركيا أن تحمي حدودها بشكل أفضل ومنع أنشطة تجار البشر"، مشيرة إلى أن هذا ما بلغه مبعوث السفارة للخارجية التركية.

ويرى مراقبون أن تركيا التي تشهد علاقاتها مع اليونان اضطرابات حادة أصلاً، تسعى إلى استغلال الحادثة لابتزاز أثينا، علاوة على استعمار حوادث الهجرة التي تجذب بين البلدين.

وبالعكس كانت تركيا قد استغلت مادياً ملف الهجرة كما استعملت نفس الملف للحصول على مكاسب في ما يتعلق بملفات أخرى، مثل التنقيب على النفط شرق المتوسط أو ملف قبرص وغيرها من الملفات.

وكان وزير الخارجية الألماني هايكو ماس قد دعا الشهر الماضي إلى تحديث اتفاق الاتحاد الأوروبي مع تركيا بشأن اللاجئين.

الحرب الأفغانية تدخل مرحلة مفصلية باشتداد المعارك في جبهات مدن رئيسية

الجيش يكافح لوقف تقدم طالبان وسط استياء بشأن التوصل لاتفاق سلام



هل تصمد القوات الأفغانية؟

العمليات الهجومية والقضاء على طالبان.

وقال بادشاه خان أحد السكان، إن إقتراباً من قندهار كما من هرات، كبرى مدن غرب أفغانستان وثالث أكبر مدينة على عدد السكان (600 ألف نسمة) في هذا البلد، ولشركاءه عاصمة ولاية هلمند (جنوب).

ولم تبد القوات الأفغانية أي مقاومة شديدة أمام تقدم طالبان، ولم تعد تسيطر سوى على المراكز الكبرى الرئيسية وعواصم الولايات.

وفي حال حدوثه، سيشكل سقوط قندهار التي جعلت طالبان منها مركز نظامها حين حكمت أفغانستان بين 1996 و2001، كارثة للسلطات الأفغانية.

وقدر الجيش الأفغاني على منع طالبان من الاستيلاء على السلطة في أفغانستان، وعلى مسافة حوالي عشرة كيلومترات جنوب هرات، استولى المتمردون على جسر بول سالان وتواجهوا مع القوات الأفغانية قرب جسر آخر هو باشتون بول، على الطريق الذي يربط هرات بالمطار.

واعلنت وزارة الدفاع الأفغانية عن وصول المئات من جنود القوات الخاصة الأحد إلى هرات "بهدف تعزيز

تواصل حركة طالبان عملياتها العسكرية في مسعى لإحكام السيطرة على كافة أنحاء أفغانستان، حيث استعرت الاشتباكات مع القوات الحكومية المنهكة على أكثر من جبهة، وذلك بالتزامن مع قصف صاروخي استهدف مطار قندهار، وهي ما جعل حكومة الرئيس أشرف غني تعرب عن استيائها من عدم استجابة المتمردين إلى دعوات التفاوض للوصول إلى السلام المنشود.

● كابول - اشتدت المعارك على عدة جبهات في أفغانستان وسط محاولة من حركة طالبان للسيطرة على المدن الرئيسية في البلاد، فيما استعرت الحكومة قواتها المنهكة للتصدي لتلك المحاولة في أعقاب هجوم صاروخي استهدف مطار قندهار.

وأدى سقوط ثلاثة صواريخ في مطار قندهار ليل السبت-الأحد إلى أضرار في مدرجه الوحيد، وإلى إلغاء كل الرحلات الجوية من وإلى هذه المدينة الكبيرة الواقعة في جنوب أفغانستان، والتي أحكمت حركة طالبان السيطرة عليها في الأسابيع الأخيرة.

واقتراب المتمردون الأحد من حدود هرات، في اليوم الرابع على التوالي من الاشتباكات قرب هذه المدينة الكبيرة الواقعة في غرب البلاد، ودخلوا إلى شركاء عاصمة ولاية هلمند المجاورة لقندهار حيث يدور القتال هناك.

● مجلس الوزراء "نريد السلام لكنهم يريدوننا أن نستسلم".

ويشمل مجمع مطار قندهار الذي يضم مدرجا واحدا فقط، قاعدة جوية عسكرية حيوية لإمداد القوات الأفغانية التي تواجه طالبان منذ أسابيع عدة في ضواحي المدينة التي يبلغ عدد سكانها 650 ألف نسمة.

وقال رئيس مطار قندهار مسعود باشتون "أطلقت ثلاثة صواريخ الليلة الماضية على المطار أصاب اثنتان منها المدرج (...) ونتيجة لذلك ألغيت كل الرحلات من المطار وإليه". وهذا ما أكده مسؤول في الطيران المدني في كابول. وأضاف أن أعمال إصلاح المدرج جارية.

واقتراب طالبان في الأسابيع الأخيرة من قندهار مهد الحركة المتردة، ووصلت إلى حدود ثاني كبرى مدن البلاد في عدد السكان.

وقر الأفغان في الأسابيع الأخيرة بحثاً عن ملاذ آمن في المدينة. وتشن حركة طالبان منذ ثلاثة أشهر هجوماً واسعاً في أنحاء أفغانستان، يتزامن مع انسحاب نهائي للقوات الأجنبية من هذا البلد، بات على وشك الانتهاء.

● طهران - يُدشن الرئيس الإيراني الجديد المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي الثلاثاء رسمياً عهده الرئاسية خلفاً للمعتدل حسن روحاني حيث سيتولى الرئاسة لمدة أربعة أعوام يواجه فيها تحديات إحياء الاتفاق النووي وإصلاح الاقتصاد الذي تضرر كثيرا بسبب العقوبات الأميركية المسلطة على البلاد.

وسيتنصّب رئيسي الفائز في انتخابات يونيو، رسمياً الثلاثاء خلال مراسم يصادق فيها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي على "حكم رئاسة الجمهورية". وسيؤدى رئيسي البالغ من العمر 60 عاماً اليمين الدستورية أمام مجلس



رئيسي سيكون أكثر تشدداً في التعامل مع الغرب

مباحثات إحياء الاتفاق النووي وإصلاح الاقتصاد أهم الملفات أمام رئيسي

ويوضح تيرم أنه من الأسباب أيضاً "السياسة الداخلية ورغبة الحكومة المحافظة الجديدة في إثبات قدرتها على نيل اتفاق أفضل من الحكومة السابقة".

وفي لقائه الأخير مع أعضائها الأربعة، رأى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي أن تجربة حكومة روحاني أثبتت أن "الثقة بالغرب الإلكتروني، لا تنفع". وفق بيان نشره موقعه الإلكتروني.

وأشار خامنئي الذي تعود إليه الكلمة الفصل في السياسات العليا للبلاد، إلى أن واشنطن ربطت عودتها إلى الاتفاق بإجراء مباحثات لاحقة تتعلق ببرنامج إيران الصاروخي وقضايا إقليمية، وهو ما سبق لطهران أن رفضت إدراجه ضمن مباحثات نووية.

وسبق لرئيسي الذي يعد مقرباً من خامنئي، التأكيد أنه سيدعم المباحثات التي تحقق "نتائج" للشعب، لكنه لن يسمح بـ"مفاوضات مجرد التفاوض".

ويرى ليلاز أن "مصير الاتفاق النووي" هو من العوامل المؤثرة في حل الأزمة الاقتصادية، معتبراً أن "عدم اليقين" الراهن حيال هذا الملف "مضّر"، وسيكون أشد ضرراً في حال أعلنت إيران أنها لن تفاوض وتالياً ستبقى العقوبات.

لكنه يرحّب بعدم بلوغ هذا الحد "لأن إيران والولايات المتحدة غير قادرتين على الإبقاء على الوضع القائم، وعلى الطرفين التوصل إلى تسوية".

وأكد رئيسي بعد انتخابه أن أولوية سياسته الخارجية هي العلاقات مع دول الجوار.

وسيتولى رئيسي منصبه بينما تخوض إيران مع القوى الكبرى، وبمشاركة أميركية غير مباشرة، مباحثات إحياء الاتفاق النووي من خلال تسوية ترغف العقوبات الأميركية وتعيد واشنطن إليه، في مقابل عودة إيران إلى الالتزام بتعهداتها النووية التي تراجعت تدريجياً عن تنفيذها بعد عام من انسحاب واشنطن.

● كليمان تيرم
رفع العقوبات الأميركية
من الأولويات بالنسبة
إلى رئيسي

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن الذي تولى مهامه خلفاً لترامب مطلع 2021، أبدى استعداده للعودة إلى الاتفاق.

وأجريت ست جولات مباحثات في فيينا بين أبريل ويونيو، دون تحديد موعد جديد. وأكد مسؤولون إيرانيون أن التفاوض لن يستكمل قبل تولي رئيسي منصبه.

ويرى كليمان تيرم أن لتأجيل استئناف المباحثات أسباب عدة من المنظر الإيراني، منها "الإظهار للجانب الأميركي عدم وجود استعداد لدى طهران من أجل التوصل إلى تسوية سريعة".

الساحة الدولية" مثل روسيا والصين والجوار.

وشهدت إيران خلال الأعوام الماضية، لاسيما شتاء 2017 - 2018 ونوفمبر 2019، احتجاجات على خلفية اقتصادية، اعتمدت السلطات الشدة في التعامل معها.

كما شهدت محافظة الأحواز جنوب غرب البلاد احتجاجات خلال يوليو، على خلفية شح المياه، وترافق ذلك مع انقطاعات للكهرباء في طهران ومدن كبرى، تعزوها السلطات لأسباب منها زيادة الطلب ونقص الموارد المائية لتوليد الطاقة.

ويرى مراقبون أن الرئيس الجديد سيكون متشدداً إزاء الغرب عكس الرئيس روحاني وذلك بالتزامن مع بدء المفاوضات من أجل إحياء الاتفاق النووي.

وغالباً ما وجّه المحافظون المتشددون الذين ينظرون بعين الريبة إلى الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، انتقادات لروحاني على خلفية إفراطه في التعويل على نتائج الاتفاق النووي، وطالبوا مراراً بالتركيز على الجهود المحلية للحد من آثار العقوبات.

واعتبر الاقتصادي الإصلاحى سعيد ليلاز، المقرب من الرئيس المنتهية ولايته، أن "روحاني كان مثالياً جداً بشأن علاقته مع الغرب. كان يعتقد أنه سيكون قادراً من خلال ذلك على حل كل مشاكل البلاد سريعاً في الأمد القريب". ويضيف "لا يبدو أن الأمر هو ذاته لدى السيد رئيسي".